الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

المشاكل الداخلية للحركة العربية لحقوق الإنسان

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (1996). *المشاكل الداخلية للحركة العربية لحقوق الإنسان*. رواق عربي، 1 (3)، 12-27.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

المشاكل الداخلية للحركة العربية لحقوق الإنسان*

محمد السيد سعيد**

إستطاعت حركات حقوق الإنسان العربية أن تثبت نفسها كأحد معالم الحياة السياسية والثقافية العربية. فقد تخطت الحركة مرحلة النشأة، كما أن الفكر السياسى العربى بدأ فى تبنى مبادئها، وباتت المعارضة الجذرية لها ضعيفة، ويظهر الحوار بين القوى السياسية والإجتماعية فى عدد كبير من البلاد العربية محورية مبادئ حقوق الإنسان. وبالرغم من ذلك فهناك إحساس غالب بين النشطين والمتعاطفين مع الحركة بأن الحركة مازالت تراوح فى مكانها، وأن قوة الدفع الأولية التى تمتعت بها قد تبددت، وأن لحظات التفاؤل والأمل ربما تكون قد مرت دون أن تحقق الحركة إنجازات عظيمة، بالعكس، فعلى حين أن الحركة قد تقدمت على المستوى العربى ككل، فإن بعض منظماتها فى بلدان معينة تعانى من متاعب جمة، فكيف لنا مثلاً أن نفهم هذا الشعور بالمراوحة والمتاعب المتعددة التى تعانى منها منظمات معروفة مثل الرابطة التونسية لحقوق الإنسان؟

جزء من الإجابة على هذا السؤال يكمن فى حالة التحول التى تمر بها أغلب النظم السياسية العربية، وجزء آخر بطبيعة الحال يتعلق بخصوصية حركة حقوق الإنسان العربية وماتواجهه من تحديات داخلية. وفيما يلى، سنحاول أن نقدم توصيفاً عاماً للحالة الراهنة للحركة العربية لحقوق الإنسان والمشاكل التى تعانيها، ثم نلقى نظرة على المناخ السياسى الذى تعمل فيه هذه الحركة، أما فى الخاتمة فسنقترح تفسيراً نظرياً لحالتى السكون والتعثر اللتين تمر بهما الحركة.

---

* أعدت هذه الوقة بالإنجليزية لمؤتمر الجمعية الدولية لدراسات الشرق الأوسط – عمان – ابريل ١٩٩٦

** مستشار البحوث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أولاً: الحالة الراهنة لمنظمات حقوق الإنسان العربية

يمكن أن نصف الحالة الراهنة التى تمر بها منظمات حقوق الإنسان العربية بأنها مزيج من المكاسب والخسائر، وذلك بمقارنتها بمرحلة التأسيس في الثمانينات. فبالمعنى الواسع للنضال المدنى السلمى والمنظم للوصول إلى إحترام كرامة الإنسان والحقوق المدنية الأساسية، يمكن القول أن حركة حقوق الإنسان العربية قد بدأت وتطورت بالإرتباط مع عملية التحديث. أما بالمعنى الضيق والأكثر تحديداً فإن البداية الحقيقية لحركات حقوق الإنسان العربية كان فى بداية الثمانينات مع تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى عام ١٩٨٣، والتى سبقتها فى الوجود بعض المنظمات الرئيسية مثل الرابطة التونسية والمنظمة المغربية، ثم تلتها منظمات أخرى أهمها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

وبينما لم يكن ثمة مايدعو للتفاؤل العريض بشأن مستقبل حركة حقوق الإنسان فى ذلك الوقت من الثمانينيات، فإن حركة حقوق الإنسان العربية قد حققت- بالمعنى الضيق- مكاسب ملحوظة منذ إنشائها. ونستطيع أن نشير إلى تلك المكاسب فيما يلى:

١- استطاعت مبادئ حقوق الإنسان أن تحصل على القبول من الإتجاه السائد فى الثقافة العربية السياسية. فقد كانت الغالبية العظمى من المثقفين العرب والنشيطين فى المجال المدنى والسياسى- قبل بداية حركة حقوق الإنسان- تنظر إلى حقوق الإنسان على أنها مجرد مخطط أمريكى يهدف إلى إخضاع الوطن العربى، وإختراق نسيج مجتمعه وتعميق تبعيته الثقافية والسياسية للغرب. ومع أن بعض التجمعات مازالت تروج مثل هذه الإدعاءات، إلا أن قطاعاً أكبر ومتزايداً من المثقفين العرب قد تمكن من إستيعاب مبادئ الحركة والمشاركة فى النضال من أجل إحترام القانون الدولى لحقوق الإنسان.

يمكننا شرح ذلك- من جانب - فى إطار التجربة والتعلم لما أسفر عنه أداء الأنظمة المسماة بالتقدمية والقومية التى سادت فى الستينات والسبعينات. فلا يمكننا أن ننكر افتراس المواطنين العرب- أو بالأحرى الأشخاص حيث أن المواطنة لاوجود لها- من جانب الأنظمة القمعية التى كانت تبرر كل ذلك بإدعاءات تقدمية. الأكثر أهمية من ذلك هو الصدمة التى أصابت القوميين العرب عندما اكتشفوا- خاصة فى أعقاب العدوان الإسرائيلى على لبنان فى ١٩٨٢- حجم القمع الذى تمارسه الأنظمة الرافعة لشعارات القومية العربية، وحجم التدمير الذى لحق بحيوية المجتمعات والشعوب العربية من جراء ذلك، وهو ماجعل المثقفين العرب يتشوقون لأيام الليبرالية الخوالى عندما كانوا يستطيعون إلهام الشعوب العربية وتحريك هممها عن طريق ماكان متاحاً من أدوات كجزء من مناخ

الحريات النسبية الذى ميز هذه المرحلة.

لقد كان تمثل قطاع من الإتجاه القومى والإتجاه التقدمى فى السياسة العربية لمثل حقوق الإنسان فى البداية هو مامنح الحركة العربية لحقوق الإنسان قوة الدفع التى حظيت بها فى بداية الثمانينات، وقابليتها للإنتشار النسبى فى الفكر السياسى والثقافة العربية بشكل عام. وبفضل هذا الدور لليساريين والقوميين صار من الممكن إثبات أن حقوق الإنسان ليست لعبة من جانب متآمرين فى الغرب، وصار من الممكن إيضاح الحاجة العميقة لمقرطة الحياة السياسية العربية كأحد الأهداف العربية السامية.

وفى ظل قوة الدفع الثقافية والسياسية التى لاقتها الحركة العربية لحقوق الإنسان لم تستنكف حتي النظم العربية عن إعلان إلتزامها بحقوق الإنسان على المستوى الخطابى وتمسكها ببعض التفسيرات لثقافة حقوق الإنسان، بل إن بعض الزعماء العرب لم يحجموا عن إدعاء القطيعة مع سياسات سابقة باسم الحاجة لإحترام حقوق الإنسان وباسم الحاجة للديمقراطية.

وقد اتسع حجم الكتابات فى مجال حقوق الإنسان إلى مدى لم تكن الأجيال السابقة من نشطاء حقوق الإنسان تحلم به. فنحن لانتحدث فقط عن الدراسات الأكاديمية المتخصصة، إنما الأكثر أهمية هو تلك الكتابات الأكثر شيوعاً فى وسائل الإعلام خاصة الصحف، والتى تنشر البيانات المدافعة عن حقوق الإنسان وتشجب الإنتهاكات التى تتعرض لها.

٢- كان بناء نظام مؤسسى لحركة حقوق الإنسان أحد المكاسب الهامة التى حققتها الحركة، ومع أن هذا النظام مازال بعيداً عن الكمال، إلا أن وجوده ودعمه ليتأقلم مع الظروف المتغيرة هو فى حد ذاته خطوة كبيرة للأمام. وإذا كانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان تقع فى قلب هذا النظام المؤسسى، إلا أن الحركة قد تشعبت ونمت بعيداً عن النظرة المركزية لمؤسسيها. ذلك أن تطور نظام مؤسسى فى عدد كبير من البلدان العربية يعنى درجة أعلى من المهنية فى القيام بأشكال مختلفة من الدعوة والدفاع بما يكفل غرس مبادئ حقوق الإنسان فى الساحتين السياسية والثقافية العربية.

ظاهرة أخرى لها نفس الأهمية - وإن كانت عادة ماتخفى على العين غير المهتمة - وهى الإهتمام الحقيقى من جانب منظمات حقوق الإنسان للوصول إلى كافة قطاعات المجتمع السياسى مما أدي بالتالى إلى تأكيد قيمة وعادة الحوار فى ساحة سياسية عربية تجذرت فيها عادات فردية غالبة كان فيها القضاء على الطرف الآخر هو الأهم. وبالطبع، الطريق مازال طويلاً، ولكننا نستطيع أن نتحدث ببعض المصداقية عن بداية موفقة على الأقل فى بعض البلدان مثل مصر وربما اليمن.

ومن الطريف أن عدداً كبيراً من منظمات حقوق الإنسان العربية - بما فيها المنظمة العربية لحقوق الإنسان نفسها- لاتتمتع بالإعتراف القانونى من جانب الأنظمة العربية، ولكن على الرغم من ذلك فإن

تقبل وجود هذه المنظمات على الساحة كأمر واقع قد أثبت فاعليتها فى تطوير العمل فى مجال حقوق الإنسان وتأكيد شرعية هذه المنظمات.

٣- الوجود المؤثر والفعال لجيل جديد من نشطاء حقوق الإنسان الملتزمين والمحترفين فى عدد لابأس به من الدول العربية. فجيل الوسط الجديد من نشطاء حقوق الإنسان قد استطاع أن يخترق طريقه إلى قمة الحركة، وتمكن من أن يقوم بدور فعال فى أداء المنظمات فى دول مختلفة لأسباب عديدة. وقد أدى هذا إلى الظهور الواضح لمنهج أكثر تكريساً وإخلاصاً لمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية إذا قورن بالقيمة الثانوية التى أُعطيت لهذه المبادئ من جانب مؤسسى الحركة، والذين انشغلوا بأهداف أخرى دفاعاً عن أيديولوجيات ومواقف سياسية. ومن ناحية ثانية، فإن الجيل الجديد - إذا قورن بجيل المؤسسين - معد بطريقة أفضل لممارسة سياسة الكفاح الجماهيرى فى سياق الدفاع عن حقوق الإنسان، وهى المهارات التى اكتسبها هذا الجيل فى الجامعات العربية المختلفة وفى سياق الحركات الطلابية فى الستينات والسبعينات.

٤- استطاعت حركات حقوق الإنسان العربية أن توجد لنفسها موقعاً راسخاً ضمن حركات حقوق الإنسان العالمية والمجتمع المدنى العالمى الجديد، فلأسباب عديدة تتميز حركة حقوق الإنسان العربية بوجودها المتوازن على الساحة الدولية إذا ماقورنت بالقطاعات الأخرى من منظمات المجتمع المدنى ومنظمات التنمية. ومن ثم فعلى حين أن الوجود العربى فى مجالات المشاركة الأهلية الفعالة ضئيل على الساحة الدولية، تحتل حركات حقوق الإنسان العربية مكانة ومقاماً محترماً وذا تأثير فى المجتمع المدنى الدولى وخاصة حركة حقو ق الإنسان الدولية.

ومن ناحية أخرى فإن حركة حقوق الإنسان العربية تواجه أيضاً بعض المصاعب والمعوقات ومظاهر الفشل التى لايمكن التقليل من أهميتها، ويمكن أن نشير إليها فيما يلى:

١- الفشل فى تحقيق نتائج ملموسة، من منظور التحسن فى إحترام آليات ومعايير حقوق الإنسان من قبل الأنظمة السياسية. على العكس فقد زاد وضع حقوق الإنسان سوءاً فى غالبية الدول العربية بما فى ذلك الدول التى كانت تبشر بالأمل فى أوائل وأواسط الثمانينات.

يتعلق الموقف المتأزم لحقوق الإنسان منطقياً بالإنحسار الذى تعانيه تجارب الإنفتاح السياسى والليبرالية السياسية التى بدأت فى الثمانينات. وعلى عكس التفاؤل الذى ولدته هذه التجارب - فى مصر وتونس والجزائر واليمن والأردن والسودان على سبيل المثال - اصبح الموقف فى هذه البلاد الآن يدعو للتشاؤم. فقد انفجرت الحرب الأهلية فى الجزائر، وإنهارت مكاسب الثورة الديمقراطية فى السودان بعد إنقلاب ٨٩، ودمرت الحرب الأهلية فى اليمن آمال التحول الديمقراطى والتحديث لدولة عادت إلى العصور الوسطي. ولكن أسوأ الإشارات جاءت من تونس ومصر حيث كانت آمال التحول

الديمقراطى – أو على الأقل الإصلاح التشريعى فى إتجاه متوافق مع عهود ومواثيق حقوق الإنسان – قد إنتعشت مع بداية الثمانينات والمرحلة اللاحقة من هذا العقد، ولكنها تعرضت للتراجع، وهو مابدا واضحاً من خلال تقارير منظمات حقوق الإنسان، وكذلك من مصير الرابطة التونسية نفسها التى كانت تُعتبر لفترة طويلة من أكثر المنظمات نشاطاً وتأثيراً في العالم العربى.

٢- الفشل فى التواصل واسع النطاق مع المجتمع المدنى والجماهيرى فى معظم البلاد العربية. وقد تناولت الكتابات العربية هذه المشكلة من منظور فوقى، واعتنت بالتركيز على العزلة النسبية لخطاب حقوق الإنسان بين مجموعة صغيرة من المثقفين العاجيين والنشطاء. وقد ظل هذا التناول نفسه مشوشاً بعض الشئ فى معظم الأحيان بسبب إختلاطه مع النقد الموجه من جانب اليسار لحركة حقوق الإنسان فى الوطن العربى. ومن الإنتقادات التى تُوجه لحركة حقوق الإنسان فى هذا الإطار أن الحركة تعانى من أحادية النظرة بسبب إهتمامها بالحقوق السياسية والمدنية فى مقابل إهمالها للحقوق الإجتماعية والإقتصادية. وفى حقيقة الأمر، فإن هذا النقد يحتوى على بعض الحقيقة، ولكنه مع هذا غير صحيح بالكامل. فإذا أجرينا مسحاً شاملاً لأجندة المنظمة العربية لحقوق الإنسان على سبيل المثال، وذلك من خلال نشراتها الإخبارية، يظهر بوضوح توازن إهتماماتها بين هذين المجالين من الحقوق.

ويظهر هنا أن عدم التوازن ليس ناجماً عن تحديد جدول الأعمال أو الأولويات، وإنما عن أشكال العمل نفسها. فالدعوة لحقوق الإنسان تعمل أ ساساً على مستويين: العام والمحسوس، والمطالب العامة لإحترام حقوق الإنسان تكون نوعاً ما متوازنة، بينما لم يتضح عدم التوازن من خلال الأنشطة العملية، حيث تكون الشكاوى هى محرك العمل. ومن هذا المنظور تكون المشكلة مزدوجة، فمن ناحية لم تتمكن حركة حقوق الإنسان – وإن كانت مهتمة – أن تشكل أو تجد صلة مع المنظمات المعنية التى يشمل مجال تخصصها الحقوق الإقتصادية والإجتماعية مثل إتحادات العمال. ومن ناحية أخرى، تتزايد الضغوط- خاصة من جانب اليسار- على حركة حقوق الإنسان لكى تحل محل الأحزاب السياسية، والإتحادات العمالية، والنقابات المهنية والمنظمات الأخرى المتخصصة فى المجتمع المدنى. وقد تخلق الضغوط فى هذا المجال كثيراً من سوء الفهم والتحريفات. وفى الحقيقة، فإن هذا النقد يحمل نزعة تأكيد الذات من جانب اليسار الذى يحاول أن يؤثر على مصداقية حركة حقوق الإنسان لمنفعته السياسية.

وبالتالى، فإن التحليل الأكثر عمقاً يظهر أن المشكلة الحقيقية فى هذا المجال تظهر فى المستوى الضعيف لتطور المجتمع المدنى والرأى العام. ولهذا فإن حركة حقوق الإنسان مدعوة بشكل واضح أن تملأ كامل الفضاء الذى يجب أن يشغله هيكل متنوع من الممارسات الإجتماعية والمدنية، ولكن بدلاً من

ذلك أصبحت حركة حقوق الإنسان نفسها ساكنة بسبب هذا الفراغ النسبى، ولهذا تأثير سلبى ليس فقط على متطلبات الحركة الإجتماعية والإقتصادية إنما على كل خصائص عملها. وفى الحقيقة فإنه يمكن القول أن حركة حقوق الإنسان تعتبر مسئولة جزئياً عن فشلها فى الوصول إلى المجتمع لأسباب عديدة مازالت تضعف من مصداقيتها، وسوف نلقى بعض الضوء على هذا الجانب من القضية فى جزء تال من الدراسة. هذا الفشل يمكن أيضاً شرحه بمجموعة من الظروف والأزمات غير العادية التى مرت بها عدد من الدول العربية فى بلاد مثل العراق، الجزائر، اليمن، والسودان حيث بات بقاء المجتمع نفسه مهدداً. إلا أنه من غير الممكن أن تلعب الدور الرئيسى فى إيجاد حل لها. ومن الصعب أن نأمل أن تعطى الدول والمجتمعات المعنية للأبعاد المختلفة لحقوق الإنسان القيمة التى تستحقها عند إتخاذهم القرارات الخاصة بمصير هذه المجتمعات.

٣- عدم التوازن في نمو حركات حقوق الانسان في المنطقة العربية وإنقلاب الأوضاع بين المنظمات والمؤسسات المعنية بدول معينة على مر الزمن، وبالتالى وهن التعاون والتنسيق بينهما. ففى الثمانينات تطورت حركة حقوق الإنسان بقوة فى منطقة المغرب العربى، وبقدر أقل قوة فى المشرق العربى بإستثناء حالة مصر. لكن فى التسعينات ضعفت الحركة فى المواقع التى كانت فيها أكثر قوة فى العقد السابق، فى تونس مثلاً، وأصابها التشوش بصدد دورها فى الإضطرابات السياسية الكبيرة مثلما هو الحال فى الجزائر. وبقيت الأمور ساكنة حيث تتواجد أفضل الظروف لعملها كما هو الحال فى المغرب. كما مرت الحركة بحالة إنتعاش ملحوظة فى مصر فى نفس الوقت الذى بدأ فيه الإنحدار فى منطقة المغرب العربى. وكذلك ظهرت بدايات طيبة فى بعض أنحاء المشرق العربي، أهمها سوريا، الكويت والبحرين. فى الوقت نفسه أُقتلعت الحركة تماماً فى السودان، بينما لايمكننا الحديث عن بدايات ولو مبكرة فى دول الخليج الأخرى، فالحجة القائلة بأن منظمة الدفاع عن الحقوق الشرعية فى السعودية هى منظمة حقوق إنسان هى حجة ضعيفة جداً. هذا النوع من النمو غير المتوازن والإنقلاب فى البعد الزمنى يمكن أن يسمح بالتضامن، ولكنه بعيد كل البعد عن أن يؤدى إلى التعاون والتناسق بين منظمات حقوق الإنسان العربية المختلفة بما يسمح بالتالى بتقوية الحركة على المستوى العربى ككل.

٤- تكاثر الأزمات والنزاعات الداخلية داخل هذه المنظمات والمؤسسات أو حتى إنهيار الإجماع داخل حركة حقوق الإنسان العربية. فالإضطرابات الداخلية انتشرت فى عدد لابأس به من مؤسسات حقوق الإنسان العربية فى لحظات مختلفة من تاريخها، تاركة جروحاً عميقة، إن لم تكن قد أدت إلى تحلل أو اضمحلال طويل لمنظمات معينة، بما سمح لأنظمة وحكومات متشككة أو معادية بأن تتحكم أو تتلاعب بها من الداخل والخارج. وتعتبر الرابطة التونسية فى فترة التسعينات مثالاً حياً على هذا

التطور المحزن. مثال آخر هو المنظمة المصرية التي لم يخل تطورها أبداً من التوترات العنيفة والنزاعات الداخلية، وقد تمكنت هذه المنظمة بالكاد من أن تفلت من الإنهيار التام تحت ضغط الخلافات الكاسحة التى انفجرت بمناسبة الإجتماع الخامس للجمعية العمومية فى أوائل عام ١٩٩٤، ولكنه من غير المؤكد ماإذا كانت المنظمة سوف تعود قوية ومتجاوزة للخلافات الداخلية الأقل حدة ولكن الأطول مدى. وقد يُقال أن الإنشقاق المخزي فى ربيع هذا العام داخل الجمعية السعودية الموجودة فى لندن للدفاع عن الحقوق الشرعية لاصلة له بحركة حقوق الإنسان العربية، ولكنه يدل على نوعية العلاقات الداخلية فى مجتمعات اللاجئين العرب المهتمين بتعزيز الإصلاحات السياسية في بلدانهم. وتقدم الصراعات المدمرة داخل المعارضة العراقية مثلاً آخر من نفس الطبيعة.

٥- التشوش بخصوص المستقبل والإستراتيجيات التى يجب إتباعها. فمعظم الإضطرابات الداخلية فى حركات حقوق الإنسان العربية تتعلق بالمناظرات حول الخط المستقبلى للتطوير والإستراتيجيات التى يجب إتباعها. والخلافات النظرية تعمق تأثير الإحساس بالأزمة، وسوف نلقى الضوء على هذا الجانب فى الجزء التالى.

ثانياً: المشاكل الداخلية فى حركة حقوق الإنسان العربية

تنبع الأزمات والمناظرات الداخلية حول إستراتيجيات المستقبل من سلسلة من المشاكل - داخلية وخارجية - التى تحيط بحركة حقوق الإنسان العربية. والفهم التام لهذه المشاكل لن يتم قبل إيجاد صيغة لنظرية كاملة. ولكن فى الوقت الحالى ربما يكون من المناسب الإشارة إلى خمسة مستويات من المشاكل كما يلى:

١- معضلات الدعوة لحقوق الإنسان نفسه

ترتبط الدعوة لحقوق الإنسان على المستويين الدولى والإقليمى بمعضلات جوهرية لم تُحل بعد على المستوى الفلسفى. فعلى خلاف العمل السياسى فإن حركة حقوق الإنسان فى كل مكان تشكل نفسها كقوة أخلاقية وليست مادية. بمعنى آخر، ترتكز حركة حقوق الإنسان على مناشداتها الأخلاقية للحكومات والرأى العام. إنها تعترف بحيوية الضغط السياسى وأشكال الضغوط المادية الأخرى، ولكنها فى نفس الوقت غيورة على إستقلاليتها كحركة أخلاقية، فهى تواجه الإختراقات والتعديات على حقوق وكرامة الإنسان بأن تناشد أخلاقياً ومعنوياً نفس القوى التى قامت بهذه الأعمال اللا أخلاقية. بمعنى آخر، إن التأثير الحقيقى لحركة حقوق الإنسان يتوقف فى النهاية على الردود الإيجابية

لنداءاتها ومتطلباتها من جانب نفس السلطات التى قامت بالإختراقات اللاأخلاقية فى المقام الأول. وبالتالى فإن حقوق الإنسان - حركة متميزة عن العمل السياسى - تواجه أزمة عندما تتجاهل السلطات نداءاتها، وعندما يكون الرأى العام ضعيفاً أو قليل الإهتمام بقيم حقوق الإنسان إلى الدرجة التى تسمح للسلطات أن تتصرف بإحتقار تجاه مطالب إحترام حقوق الإنسان. تتضمن حقوق الإنسان إذاً نفس معضلات الموقف السلامى فهو موقف مؤثر إذا قوبل بخيارات مماثلة، ولكنه ساكن وغير فعال عندما يقابل بالعنف الفج. إذن فالنجاح الحقيقى لحركة حقوق الإنسان يتحقق عندما ينجح المجتمع فى تنمية معايير وقوى أخلاقية ملائمة، وهذا مايمكن أن نصل إليه فقط على المدى الطويل. فى نفس الوقت فإن التأثير على تطور المجتمع يتوقف على النتائج الملموسة، وإلا سوف تتهرب الجماهير من منظمات حقوق الإنسان لتلجأ لإستراتيجيات بديلة من النضال والضغط السياسى المباشرين. وتعانى منظمات حقوق الإنسان فى المنطقة العربية من هذا المأزق وإن بدرجة أكثر حدة، حيث أن النزعة للعمل السياسى المباشر أكثر إغراء حتى داخل منظمات حقوق الإنسان نفسها.

٢- المشاكل القانونية

الإمتناع عن الإعتراف بمنظمات حقوق الإنسان من جانب السلطات المعنية هو إحدي المشاكل الأساسية فى عدد من البلاد العربية، وقد اصبح هذا الموضوع إحدي القضايا المهمة فى التقارير الصحفية والنداءات الموجهة باسم مجتمع حقوق الإنسان العربي. وهذه المشكلة فى الحقيقة لها جوانب كثيرة:

الجانب الأول: يتعلق بأنماط التواجد، فمنظمات حقوق الإنسان لاتتمتع بالشرعية القانونية إلا فى بلاد قليلة، مثل تونس، الجزائر والمغرب. على حين تتكيف السلطات فى بلاد أخرى مع الوجود الفعلى لمنظمات حقوق الإنسان بما يجعل لها شرعية فعلية ولكن دون التمتع بوضع قانونى صريح، مثلما هو الحال فى المنظمة العربية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان. وبالتالى فإن الأوضاع القانونية لأغلب المنظمات يتميز بالغموض. وهناك بعض الدول التى تمنع الوجود القانونى لأى نوع من أنواع عمل حقوق الإنسان المحلي، مثلما هو الحال فى بلدان الخليج ماعدا الكويت بالإضافة إلى سوريا والعراق. هذا النوع من الرفض تسبب إما فى منع إنشاء منظمات حقوق الإنسان تماماً، أو دفع بعض نشطاء حقوق الإنسان للعمل السرى، مثل حالة لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان فى سوريا. وقد أدي التحايل على الأوضاع القانونية إلى عدد من الظواهر السلبية. على سبيل المثال، استطاعت السلطات التونسية أن تجادل أن للكل الحق في عضوية الرابطة التونسية حسب القانون المتعلق بالمنظمات غير الحكومية، وكان الهدف من هذه الحجة التى تم رفعها فى عام ١٩٩٣ واضحاً،

حيث أن توسيع قاعدة العضوية لتضم مساندى النظام قد سهل على الأخيرين الإخلال بالتوازن المعقد والحرج الذى قامت عليه. وهناك أمثلة أخرى على الحيل التى تقوم بها الحكومات، بما فى ذلك مصر. إذ يسعى النظام إلى تشجيع نوعية بعينها من منظمات حقوق الإنسان، ويدفع بها على الساحة الدولية على أنها المنظمات الحقيقية القانونية. وقد جُرب هذا السيناريو من جانب السلطات المصرية ولكنه لم يفلح، رغم أنه تمتع بحظ أكبر من النجاح فى حالات أخرى مثل موريتانيا. وعلى مستوى أكثر عمقاً، تم تطبيق إستراتيجيات التدخل الشامل، والتى بواسطتها استطاعت السلطات أن تحصل على تنازلات من ناحية مضمون عمل حقوق الإنسان مقابل تسهيل الإعتراف بالشرعية.

علاوة على ذلك كان الإنكار الواضح أو الاطار القانونى الغامض الذى يحكم عمل منظمات حقوق الإنسان مسئولاً بدرجة كبيرة عن المشكلات التى واجهت هذه المنظمات فيما يتعلق بحل النزاعات فى داخل هذه المنظمات، فعندما تكون خطوط الشرعية أقل من واضحة، فإن حل النزاعات يكون صعباً إلا فى حالة رسوخ التفاهم الضمنى والإجماع ورعايتهما الدائمة.

٣- مشكلات التسييس

تُعتبر قضية تسييس حركات حقوق الإنسان إحدي أكبر المشاكل التى تواجه هذه الحركات فى العالم العربى. وتعود جذور هذه المشكلة إلى ظروف نشأة هذه الحركات، كما أنها تعود للظهور دائماً نتيجة للظروف السياسية فى معظم الدول العربية بما لذلك من تأثير مدمر على حركات حقوق الإنسان، وفيما يلى سنتناول بالشرح المعالم الرئيسية لظاهرة التسييس هذه.

أ. ظروف النشأة

لهذه الظروف تأثير مستمر على عمل منظمات حقوق الإنسان وعلى المناخ العام المحيط بنشاطها. وهناك ثلاثة أبعاد رئيسية لهذا التأثير: الأول هو وجود نفوذ قيادى للقوميين العرب داخل المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حيث أن أنصار هذا التيار كان لهم الفضل فى نشأة المنظمة، ولذلك فإنهم يحتفظون بمناصب الصدارة داخلها. وبأمانة شديدة فإن هذا التأثير لم يكن سلبياً فى النتيجة النهائية. وأحد التأثيرات الإيجابية الرئيسية مع نشأة هذه المنظمة فى إطار هذه الظروف أن مبادئ حقوق الإنسان تمكنت من الدخول بشكل أسهل فى الثقافة العربية التى مازال يحتفظ أنصار هذا التيار الوحدوى بنفوذ خاص فيها. ومن ناحية أخرى، فإن هذا الواقع ترك عدداً من التأثيرات السلبية على حركة حقوق الإنسان العربية، وأحد أكثر التأثيرات سلبية هو الإنغلاق النسبى لهذه المنظمة، ورعم أن القوميين لم يعودوا يحتكرون المنظمة العربية لحقوق الإنسان، فإن العديدين مازالوا ينظرون إليها فى إطار هذا الإتجاه السياسى، وهو ماقد يعنى المخاطرة بإستبعاد أنصار الإتجاهات الرئيسية

الأخرى فى السياسة العربية. وهذا الإنعزال النسبى يؤدى بإستمرار إلى تشويه قضية حقوق الإنسان فى المجال السياسى. وفى عدد من الدول العربية مثل مصر فإن هذا الأمر قد أكسب المنظمة العربية سمعة سلبية وسط أنصار التيارات الأخرى المعادين لميراث القومية العربية والناصرية، مثل الليبراليين وأنصار حزب الوفد.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه الظاهرة نفسها، أى الإحتكار شبه الكامل لأنصار التيار القومى العربى للمنظمة العربية لحقوق الإنسان لفترة طويلة، جعلت المنظمة تدفع ثمناً غالياً من مصداقيتها. وفى بلدان معينة، فإن أنصار التيار القومى المتشدد قد مارسوا درجة من الإحتكار والتحكم تكاد تتناقض تماماً مع قيم حركة حقوق الإنسان. ففى الأردن، وإلى حد ما فى الجزائر، قام القوميون بصبغ مبادى حقوق الإنسان بأفكارهم وتراثهم الخاص وأساليبهم وذلك لدرجة تكاد تفقدهم المصداقية.

ثالثاً: المزايا المرتبطة بالمناصب والأجهزة القيادية، والتى غالباً مايتمتع فيها أنصار الاتجاهات القومية اليسارية بغلبة واضحة، تزيد من حالة الجمود داخل منظمات حقوق الإنسان، حيث أن الإنفتاح تجاه الإتجاهات الأخرى فى الساحة السياسية من شأنه إحداث إضطراب في التوازنات القائمة فى الأجهزة القيادية فى منظمات حقوق الإنسان. وهذا الأمر يبدو واضحاً إلى حد ما فى المنظمة العربية وعدد من المنظمات المرتبطة بها، مثل المنظمة المصرية، حيث قاوم الناصريون والماركسيون بشدة إنفتاح المنظمة نحو أنصار الإتجاهات السياسية الأخرى وخاصة الليبراليين.

ب. الإتجاه نحو الإنقسامية والحسابات السياسية

وهذا الأمر واضح كإحدي مشاكل النشأة والتكوين. وفى بعض الأحوال، مثلما هو الوضع فى الجزائر، فإن النشاط فى مجال حقوق الإنسان مرتبط بالتوجه السياسى المحدد. وفى حالة الرابطة التونسية، فإن ظروف النشأة نفسها تشكلت على أساس نظام لإقتسام المقاعد بين الإتجاهات الحزبية والسياسية المختلفة وسط حالة من الحيطة الدائمة والحسابات والتوازنات السياسية، وهو ماأدى فى النهاية إلى إختلال نشاط المنظمة وإضعاف إستقلاليتها. وفى حالة مصر فإن التوترات المستمرة بين أنصار الإتجاهات الليبرالية والمهنيين فى نشاط حقوق الإنسان والناصريين والماركسيين هى السبب الرئيسى وراء كل الأزمات الرئيسية للمنظمة. كما أن الإنقسامات الفصائلية داخل التيار السياسى الواحد تؤدى لمزيد من الإنشقاقات مثلما هو الحال الآن مع الناصريين داخل المنظمة المصرية. وقد تصل الأمور إلي حد الإنقسامات على أسس طائفية إلى جانب الإنقسامات السياسية كمبرر لتعدد منظمات حقوق الإنسان مثلما هو الحال فى لبنان.

ج. التوترات المتعلقة بالإسلام السياسى

بينما يبدو أن حركات الإسلام السياسى هى المستفيد الأول من نشاط حقوق الإنسان فى العالم العربي، فإن أنصار هذا التيار لايكادون يصدقون منظمات حقوق الإنسان. كما أن هذه الجماعات الإسلامية بدأت مؤخراً فى إنشاء منظماتها الخاصة لحقوق الإنسان مثلما هو الحال مع مجموعة العمل Action Group المصرية والتى تتخذ من لندن مقراً لها والتى يُعتقد أنها تابعة للتنظيم الدولى للإخوان المسلمين، وجمعية الدفاع عن الحقوق الشرعية المرتبطة بمنظمات وهابية متشددة نشأت فى المملكة العربية السعودية ولجأ بعض قادتها إلى لندن.

وترتبط التوترات القائمة بين منظمات حقوق الإنسان والحركة الإسلامية بعدد من العوامل. ففيما يتعلق بالأيديولوجيا، فإن التوتر قد نشأ بسبب المرجعية المختلفة التى يعتمد عليها الطرفان، إذ تصر الجماعات الإسلامية على الرجوع إلى فهمهم للشريعة وأسس الفقه، بينما تتمسك منظمات حقوق الإنسان بالقانون الدولى لحقوق الإنسان. ومن الناحية السياسية فإن الأصول الفكرية للشخصيات القيادية فى منظمات حقوق الإنسان ترجع إلى إتجاهات أيديولوجية لديها شكوك تقليدية تجاه التيارات الإسلامية. ومن الناحية العملية، فإن منظمات حقوق الإنسان لديها فى عدد من الحالات مواقف شديدة الإنتقاد لممارسات جماعات الإسلام السياسى، خاصة الجماعات المتطرفة والإرهابية منها.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك إتجاهاً ملحوظاً قد نما مؤخرًا متبنياً فكرة الحوار بين الإتجاه القومى المؤثر فى الحركة العربية لحقوق الإنسان وجماعات الإسلام السياسى. ولكن هذا الإتجاه ينمو على أسس سياسية فقط وليس على أسس مبادئ حقوق الإنسان. وبالتحديد فإن القوميين العرب ينزعون مؤخراً نحو التحالف مع جماعات الإسلام السياسى من الناحية السياسية، وهو ماقد يترك آثاره على منظمات حقوق الإنسان التى هى تحت قيادتهم.

وقد لايكون من العدل تعميم أو تضخيم توصيفات عامة بناء على حوادث صغيرة أو إتجاهات هامشية فيما له صلة بالعلاقة بين حركات حقوق الإنسان وجماعات الإسلام السياسى، ولكن لابد من الإعتراف بحجم المصاعب الكامنة والتى تمنع إقامة علاقات صادقة ومباشرة بين الطرفين.

د. الإبتعاد عن مبادئ حقوق الإنسان وخرقها فى سياق أزمات كبيرة

ومن الممكن أن يتضح هذا الأمر فى حالات عديدة. ولكننا سنكتفى هنا بأحد الأمثلة الرئيسية الذى نراه كافياً لشرح مانريد، ألا وهو أزمة الخليج. فمنظمات حقوق الإنسان لم تكتف بتبنى وجهات نظر حزبية معينة تجاه هذه الأزمة، بل أن الإنقسامات والخلافات وقعت داخل المنظمة الواحدة بسبب التعارض في وجهات النظر حول كيفية التعامل معها. ومن المنظمات التى واجهت هذه المشكلة

المنظمات الأردنية والجزائرية وكذلك الرابطة التونسية. وهذا الإبتعاد عن مُثل حقوق الإنسان اتضح فى المساندة التى أبدتها بعض القوى داخل هذه المنظمات لصدام حسين والذى لايمكن تصويره بأى حال من الأحوال كصديق للديمقراطية أو حقوق الإنسان.

وفى الواقع فإن الخلافات حول نظام صدام حسين وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق فى أعقاب غزوه للكويت والحرب التى أعقبت ذلك أدت لحدوث حالة من الإضطراب داخل المنظمة العربية لحقوق الإنسان وعدد من المنظمات القطرية العربية الأخرى، فقد عانت المنظمة العربية بالذات من إنقسام بين القوى القومية بسبب تباين المواقف من أزمة الخليج. وعلى الرغم من ذلك فانه لابد من تسجيل أن المنظمة العربية تمسكت بموقف متوازن تجاه الأزمة، وهو ماساعد كثيراً على تطويق الضرر الذى كان يمكن أن يلحق بمصداقيتها. ويرجع الفضل فى ذلك الموقف إلى تأثير عدد من القيادات العاقلة.

٤-مشاكل الثقافة السياسية

إن أهم أنماط المشاكل التى تواجهها حركة حقوق الإنسان فى العالم العربى هى فى الأصل ثقافية. وهذه المشاكل يمكن تفصيلها كالتالى:

أ. غياب شرعية ثقافية واضحة

على الرغم من أن القانون الدولى لحقوق الإنسان يُعتبر بالنسبة لكل النظم الثقافية حديثاً نسبياً فى مجمله، فإننا نجد أن بعض مبادئه الأساسية تجد تأييداً لها فى ثقافات معينة أكثر من ثقافات أخرى. وهذه هى بالتحديد الطريق التى أود النظر بها إلى المشكلة وذلك فى مواجهة ذلك التقسيم الحاد المتعارف عليه فى أدبيات الحركة بين مواقف غربية ضد مواقف غير غربية فى القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان.

ولاشك أن الثقافة العربية الإسلامية قد طورت إتجاهات إنسانية فى أوقات معينة على مدى تاريخها الطويل، ولكن هذا التاريخ مر كذلك بفترات طويلة من السكون أدت لطمس أعظم وأهم إنجازات هذه الثقافة، وذلك لتأمين استمرار سيطرة الفقة الإسلامى المتشدد. وبشكل عام، فإن التاريخ العربى الحديث قد مر بلحظات عصيبة وردود أفعال عنيفة وذلك خلال مواجهة شعوب المنطقة لمصائب ذات نطاق واسع مثل الإستعمار الغربى التقليدى والإمبريالية الصهيونية، وقد جعلت هذه المواجهات الغلبة للمشاريع القومية المتطرفة المستندة إلى أيديولوجيات راديكالية. وفى الوقت نفسه فقد إنحسر لفترة طويلة في العالم العربى الإتجاه الليبرالى وكذلك الإنجازات الثقافية الرائعة التى تم إنجازها فى سياق مشروع النهضة العربية فى نهايات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وفي هذا الإطار

فإن العرب المعاصرين لم تكن لديهم سوى فرصة ضئيلة للتفكير بعمق فى مشاكلهم الداخلية، ومايرتبط بذلك من إحتياج لبرنامج للممارسة الثقافية والفلسفية يواكب ويعزز مكتسبات الحداثة.

ونتيجة لذلك، فإن حركة حقوق الإنسان العربية تواجه فجوة فلسفية وثقافية بين التزامات مبادئ حقوق الإنسان من ناحية والبرامج والموضوعات المطروحة فى الثقافة السياسية الحالية من ناحية أخرى. وتسبب هذه الفجوة أزمة كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالمرجعية الثقافية والفلسفية. فعلى سبيل المثال نجد أن حركة حقوق الإنسان العربية تقف حائرة بين تعارض بعض مواقف الفقه مع الأساس الإنسانى للوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان. فالرجوع إلى مبادئ القانون الدولى لحقوق الإنسان والحديث عن قضايا تبدو مرتبطة بالثقافة الغربية لايخلق سوى نوع من الإغتراب واللامبالاة، بينما يؤدى تقديم برنامج سياسى قومى ملئ بالإحباطات ومشاعر الغضب تجاه المظالم الغربية ضد العرب يؤدى إلى تخفيض أهمية جدول أعمال حافل بالمطالب الخاصة بإحترام حقوق الإنسان.

ولاشك أن حركة حقوق الإنسان العربية تسعى لتطوير شرعيتها الثقافية الخاصة بها من خلال القيام بإعمال بحثية مكثفة. وهذه هى على سبيل المثال المهمة المحددة لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والذى تم إنشاؤه عام ١٩٩٤. ولكن مازال أمامنا بعض الوقت لنرى تحقق تلك الثقافة الخاصة. وحتى ذلك الوقت فإن المشاكل الناجمة عن الشرعية الثقافية ستظل تترك آثارها على الحركة وتؤدى لتعثرها فى بعض المجالات السياسية والمدنية.

ب. النمو الضعيف للثقافة المدنية بشكل عام

ونعنى هنا على وجه الخصوص بالأوجه الأربعة التالية لأى ثقافة ما:

أولاً: مشكلة الدافعية نحو العمل فى المجال العام. فإذا نظرنا لثقافتنا السياسية الحالية لوجدنا أن مثل هذا الدافع ضعيف للغاية. وهو ماينجم عنه قلة عدد النشطاء فى كافة أوجه الحياة بما فى ذلك مساندة مبادئ حقوق الإنسان. ولابد أن نفهم هذه المشكلة أيضاً فى إطار المخاطرة التى قد يتحملها هؤلاء النشطاء فى مواجهة أنظمة عربية قمعية.

ثانياً: التوجه نحو خلق منظمات لها صفة المؤسسية والإلتزام بالقواعد الحاكمة لها. يبدو أن العرب المعاصرين يفتقدون الثقة تماماً فى أشكال التنظيم الحديثة بشكل عام. وهذا الأمر يمكن تفسيره بالإشارة إلى فجوة الحداثة التى تمر بها المجتمعات العربية حالياً. ومن الواضح أن المنظمات العاملة فى المجالات السياسية والمدنية ليست فقط قليلة العدد بل أنها تتعرض كذلك للإنكماش. ولاشك أن الإنقسامات والإنشقاقات وتجزئة الأحزاب السياسية قد تكون أحد الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، وتظهر السهولة التى تندلع بها الأزمات داخل منظمات حقوق الإنسان نفسها مدى هشاشة الإلتزام التنظيمى بشكل عام.

ثالثاً: مايتعلق بالثراء والتعددية فى ثقافة ما حيال القضايا ذات الصلة بالصالح العام والمنافع الجماعية. تتجه الثقافات نحو إنتاج نظم فرعية مهمتها حل المشاكل فى المجالات العامة لتعظيم المنافع العامة بدون أن يتطلب ذلك التدخل المباشر للدولة فى إدارة وتحقيق هذه المنافع. وعلى سبيل المثال فإن مؤسسة الأوقاف لها جذور عميقة فى الثقافة العربية الإسلامية. ولكن مع الإتجاه الكاسح لخلق المؤسسات والأجهزة البيروقراطية قامت الحكومات بالإستيلاء على هذه الهيئات، ولم تأت ببديل ليعمل فى مجال متابعة الصالح العام بما فى ذلك قضايا حقوق الإنسان. وهذا ببساطة هو السبب فى أزمة الركود الإقتصادى والمالى الذى تعانى منه المنظمات غير الحكومية في العالم العربى بما فى ذلك منظمات حقوق الإنسان.

رابعاً: توافر ثقافة قادرة على حل النزاعات سلمياً. فكل مجتمع يتجه نحو تطوير وتنمية مجموعة من الرموز الثقافية المرتبطة بالحل السلمى للنزاعات. والثقافة العربية الإسلامية غنية بمثل هذه الرموز. وعلى الرغم من ذلك، وبسبب تعمق كثرة من التشوهات، فإن هذه الثقافة تبنت موقفاً آخر يميل أكثر نحو الإستقطاب وتوتير المواقف بدون وضع إعتبار كاف لإمكانية حل النزاعات سلمياً. وفى هذا الإطار فإن المناظرات التى تتم داخل منظمات حقوق الإنسان سرعان ماتتصاعد وتتفجر لينتج عنها أزمات ودعاية عنيفة وإنقسام سياسى.

ج. الثقافة المتميزة للجيل الجديد من نشطاء حقوق الإنسان الدوليين والإقليميين

بينما يتميز الجيل المؤسس لحركة حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بالإعتدال في اسلوب عمله، تأثر الجيل الذى يقود الحركة حالياً بأفكار أكثر راديكالية وبالميل لتطبيق خبرته القديمة فى العمل الجماهيرى المفتوح مثل الجامعات والحركات العمالية. كان الجيل السابق ناجحاً فى تحقيق نتائج ملموسة – وإن كانت فردية – فى مواجهة الحكومات المستبدة. ولكن بدا هذا الإنجاز أقل من المطلوب بالنسبة للجيل الذى يتولى القيادة الآن، والذي يسعى إلى تحقيق تحولات واسعة النطاق للمجتمعات من خلال مبادئ حقوق الإنسان.

وبالرغم من ذلك، فإن الثقافة المتميزة للجيل الجديد تبدو وكأنها تقترب به من موقف الأمة، فالعلاقات بالحكومات غير طيبة بالمرة، وردود فعل الرأي العام– فى وضعها الراهن– غير مناسبة للتعويض عن النتائج الملموسة والفردية التى كان الجيل المؤسس قادراً على تحقيقها بأساليبه المحافظة والمعتدلة. ومن الملحوظ أيضاً أن الثقافة السياسية الخاصة بالجيل الجديد من القيادات تميل أكثر إلى المواقف القتالية حتى فى علاقتها بالأقسام المختلفة من الحركة نفسها.

٥- مشاكل البناء المؤسسى

كل المشاكل التى سبق ذكرها تلقى الضوء على عمليات إنشاء وتطوير مؤسسات الدعوة لحقوق الإنسان. فالمشكلات القانونية، ومشكلات النقص النسبى فى الشرعية الثقافية، وتسييس أنشطة حقوق الإنسان تتضافر لتجعل الموارد المادية والبشرية المتاحة لحركة حقوق الإنسان ضئيلة، وبالتالى فإنها تساهم فى الضعف المؤسسى لمنظمات حقوق الإنسان فى الوطن العربى.

وإلى جانب هذا، هناك مشكلات متعلقة بالبناء المؤسسى نفسه ويمكن تفصيلها كما يلى:

أ. النقص في بناة المؤسسات الموهوبين وفى المهارات الإدارية التنظيمية بصورة عامة

تعانى كل الجماعات المهنية العربية اليوم – ومن ضمنها جماعة رجال الأعمال – من المستوى الضعيف لتدفق عرض بناة المنظمات وأصحاب المهارات الإدارية. ويعود ذلك إلى هيمنة الأساليب والخبرات البيروقراطية فى المجتمعات العربية الحالية. ويمكن أن نجزم أن هذا هو السبب الرئيسى وراء التخلف عامة ووراء الضعف المنسوب للمجتمع المدنى ككل. فضلاً على ذلك، فإن المديرين الموهوبين عادة لايفضلون العمل فى مجال حقوق الإنسان الذى يجذب المثقفين النشطاء المهتمين بالحرية التامة أكثر من إهتمامهم أو إلتزامهم بالقواعد والمهارات التنظيمية، فهذه المهارات تعنى الإلتزام بحد أدنى من القواعد المهنية والوظيفية. وبالتالى فإن منظمات حقوق الإنسان تتبع إما منهجاً وطريقة عمل مفككة، أو تدفع نحو نوع من السياسة الجماهيرية التى تشبه الحركات الطلابية وتكون ذات عواقب سلبية على المعايير المهنية للأداء والإنجاز. والواقع أن خبرات وتراث بعض الأفراد المعدودين من القيادات الموهوبة فى بناء وإدارة المؤسسات هو الذى خلق وأبقى عدداً من منظمات حقوق الإنسان العربية حية ومتطورة حتى الآن. غير أنه يصعب كثيراً تعويض هذا العدد المحدود من المؤسسين والقادة المهنيين عندما تضطرهم ظروف الحياة لمغادرة ساحة أو منظمة ما لحقوق الإنسان.

ب. مشكلة النوع والهيكل

بسبب الإختلافات في حالات النشأة والنظام القانونى والمرجعية، تختلف منظمات حقوق الإنسان العربية إختلافاً كبيراً في سماتها وهيكلها التنظيمى. يكفى في نطاق هذه الورقة أن نعرض من هذه الإختلافات إلى ثلاثة أبعاد: الإنفتاح مقابل الإنغلاق، النظام المرن مقابل النظام الصارم، والديمقراطية مقابل المركزية.

تُعتبر منظمة الحق فى فلسطين نموذجاً للمنظمات المنغلقة، فى الوقت الذى تُعتبر فيه المنظمة المصرية ذات عضوية مفتوحة ولكل منهما الحجج المؤيدة والمعارضة. كما أن بعض المنظمات مبنية على نظام الحصص في المناصب القيادية – حيث يحصل كل تيار رئيسى فيها على عدد من المقاعد فى الهيئة المنظمة أو المجلس. وترفض منظمات أخرى هذا النظام قانونياً ولكنها تتبعه بطريقة أو

بأخرى. أما المنظمة العربية لحقوق الإنسان فقد تأسست بشكل مركزى، وتولت إنشاء منظمات فرعية في الأقطار العربية، ولكن من دون أن يكون للجمعية العمومية – التى يُنتخب أعضاؤها من المنظمات الفرعية – دور قوى. وعلى الجهة المقابلة تتيح بعض المنظمات القطرية للجمعية العمومية السلطة العليا داخلها.

وكل من هذه الخيارات لها أسبابها الوجيهة. ويهمنا هنا الإشارة إلى المشكلات المتفجرة فى المنظمات ذات العضوية المفتوحة. فبينما يتيح هذا للحكومات القدرة على التلاعب بالمنظمات من الداخل عن طريق حشد أنصارها، فإن هذه لم تكن إحدى المشكلات العملية الكبيرة إلا بالنسبة للرابطة التونسية. بينما تنشأ المشكلة بسببين: الأول هو تنافس التيارات السياسية على السيطرة على منظمة ما عن طريق حشد أنصارها بين عضوية المنظمة. وقد كانت هذه هى المشكلة التى تفجر بسببها الصراع فى الجمعية العمومية للمنظمة المصرية فى مقتبل عام ١٩٩٤. أما السبب الثانى فيتعلق بالمستوى المنخفض نسبياً لإلتزام عموم الأعضاء بمبادئ حقوق الإنسان، فى مقابل قوة إلتزامهم السياسى. وبالرغم من هذه المشكلات فإنه يصعب القبول بالحجج القائلة بضرورة التحكم الصارم فى العضوية، ذلك أن الحاجة للفوز بدعم وتأييد أعداد كبيرة من المواطنين، بالإضافة إلى ضرورات الممارسة الديمقراطية ذاتها، تستلزم فتح عضوية منظمات حقوق الإنسان لأكبر عدد من النشطين والعاطفين.

إن المشكلات التى تعانى منها حركة ومنظمات حقوق الإنسان العربية هى محصلة التفاعل بين عدد كبير من العوامل المتنوعة وذات الجذور العميقة فى الواقع العربى الثقافى والسياسى والقانونى. ومن ثم فإن معالجة هذه المشكلات والتعامل مع أوجه القصور المختلفة التى تعانى منها الحركة العربية لحقوق الإنسان لن يتم بين يوم وليلة، وإنما يحتاج لجهد دؤوب وممتد على جبهات متعددة. ومع هذا فإن علينا أن ندرك أن جانباً كبيراً من هذه المشكلات هو نتاج لتطور تاريخى طويل للمجتمعات العربية، وأنه يصعب على منظمات حقوق الإنسان أن تحل المشكلات المترتبة على هذه التطورات التاريخية مالم تتجاوز المجتمعات العربية نفسها أسباب و أعراض التأزم فيها. وبالتالى فإن المبالغة فى جلد الذات لن يكون لها سوى نتائج سلبية، فربما كان كل ماتطمح حركة حقوق الإنسان فيه هو أن تنجح فى الحد من وطأة المشكلات المجتمعية عليها. وقد يكون هذا هو المجال المفتوح أمام مناضلى حقوق الإنسان لإظهار وتطوير قدراتهم الإبداعية لصالح تطوير حركتهم ومجتمعاتهم ■